آداب البحث والمناظرة ـ للشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم

آداب البحث والمناظرة

لفضيلة الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي

تعريفه :

اعلم أولاً أن البحث في اللغة الفحص والتفتيش . ومنه قوله تعالى : { فبعث الله غراباً يبحث في الأرض } الآية ، والمتناظران كل منهما يفحص ويفتش عما يصحح به حجته ويبطل به حجة خصمه .

والمناظرة : مفاعلة على بابها من اقتضاء الطرفين ، وهي من النظر أو النظير ، وكلاهما معروف لغة .

والنظر في الاصطلاح : هو الفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظن . وقد قدمنا تعريفه وتعريف الفكر في الاصطلاح .

فالمناظرة في اللغة : المقابلة بين اثنين كل منهما ينظر إلى الآخر ، أو كل منهما ينظر بمعنى يفكر والفكر هو المؤدي إلى علم أو غلبة ظن :

وهي في الاصطلاح : المحاورة في الكلام بين شخصين مختلفين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول الآخر ، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق ، فكأنها بالمعنى الاصطلاحي مشاركتهما في النظر الذي هو النظر المؤدي إلى علم أو غلبة ظن ليظهر الصواب .

مشروعيتها : والأصل في مشروعيتها قوله تعالى : { وجادلهم بالتي هي أحسن } وقوله : { ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن } وقوله : { ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا } .

حكمها : فأقل مراتب حكمها الجواز إن كانت على الوجه المطلوب ، وقال بعضهم باستحبابها . وقيل إن القدر الذي يلزم لإبطال شبه خصوم الحق فرض كفاية ، وليس ببعيد والله أعلم .

موضوعه : وموضوع هذا الفن : الأبحاث الكلية التي تندرج تحتها أبحاث جزئية من حيث هي موجهة مقبولة ، أو غير مقبولة ، فالأبحاث الكلية كالمناقضة ، والنقض ، والمعارضة الكليات . والأبحاث الجزئية المندرجة تحت هذه ، كمعارضة دليل بعينه وكنقيض دليل خاص ، وقبول ذلك وعدمه ، يعرف من هذا الفن ، فكل نقل بالتخلف أو استلزام الفساد ، فهو وظيفة مقبولة ، وكل إفساد للمقدمة ، قبل إثباتها مع إقامة دليل الإفساد فهو غصب غير مقبول .

وقد علمت معنى الموضوع في المقدمة . وبه تعلم أن موضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما أشرنا له الآن بالأمثلة ، فموضوع علم الطب بدن الإنسان ، وموضوع الحساب الأعداد ، وموضوع الفرائض التركات وهكذا .

وموضوع هذا الفن الأبحاث الكلية المشتملة على الأبحاث الجزئية من حيث أنها موجهة مقبولة أو غير موجهة ولا مقبولة .

(فصل)

في تقسيم الكلام إلى مفرد ومركب وبيان ما تجري فيه المناظرة وما لا تجري فيه .

اعلم أن الكلام ينقسم إلى مفرد ومركب ، وقد أوضحناهما فيما سبق في المقدمة المنطقية .

ما لا تجري فيه :

والمفرد لا تجري فيه المناظرة ، وقد يجري فيه الاستفسار إن كان غريبا .
والمركب الناقص كالتقييدي تجري فيه المناظرة بشرط أن يكون قيدا للقضية . والمركب التقييدي كالحيوان الناطق . والمركب الإنشائي التام كجملة الأمر والنهي والاستفهام والتمني ونحو ذلك إن جاء به المتكلم من قبل نفسه ، فإنه لا تجري فيه المناظرة .
وإن نقله عن غيره طولب بتصحيح النقل ، فإن صححه خرج من العهدة ، وهذا هو الأظهر . من الأحاديث النبوية التي يطلب من حدث بها بتصحيحها ، منها ما معناه إنشائي كما هو معلوم ، خلافا لجماعة قالوا : إن المركب الإنشائي لا يكون محلا للبحث أصلا ، ولا يكون منقولا حتى يطالب صاحبه بتصحيح النقل ، والأول هو الصواب إن شاء الله تعالى .

ما تجري فيه :

وأما المركب الخبري التام وهو ما قدمنا انه هو المسمى بالتصديق ، وبالقضية ، أوضحنا معناه في المقدمة عند النحويين ، والبلاغيين ، والمنطقيين ، وما يسميه به كل منهم فهو محل البحث والمناظرة ، وعليه ترد اعتراضات المعترض ، وإجابة المجيب كما سترى تفاصيله إن شاء الله تعالى .

واعلم أن التعريفات ، والتقسيمات قد تجري فيها المناظرة ، فان قيل : كيف جرت فيها وهي لا تخلو أن تكون من قبيل المفرد أو المركب الناقص ؟ فالجواب أن المناظرة إنما جرت فيها من حيث أنها متضمنة مركبات خبرية تامة .

وإيضاح ذلك في . التعريف أنك لو عرّفت الإنسان مثلا بأنه هو الحيوان الناطق فهذا المركب التقييدي الذي هو الحيوان الناطق الذي هو في قوة المفرد لأنه يساوي الإنسان ومساوي الفرد مفرد يتضمن مركبات خبرية تامة ، فكأنك ادعيت في ضمن ذلك التعريف الدعاوى الآتية :

الأولى : أن هذا التعريف حد لا رسم .

والثانية : أنه مؤلف من الذاتيات ، لا العرضيات .

والثالثة : والرابعة : أنه مانع من دخول غير المحدود جامع لجميع أفراد المحدود . والخامسة : أنه لا يستلزم شيئا من أنواع المحال كالدور السبقي والتسلسل ، ونحو ذلك . فجريان المناظرة في التعريف باعتبار هذه القضايا الخبرية التامة التي تضمنها التعريف ، وقد تقدم جميع إيضاحها في المقدمة المنطقية .

وأما إيضاح ذلك في التقسيمات فإنك لو قسمت كليا إلى جزئياته فقلت مثلا : الجسم إما متحرك أو ساكن فكأنك ادعيت في ضمن هذا التقسيم الدعاوى الآتية :

١ - الأولى : أن هذا التقسيم حاصر لجميع أنواع المقسم ، بمعنى أنه لا يوجد جسم خال من الحركة أو السكون أو متصف بهما معا في وقت واحد .

٢ - والثانية : أن الأقسام المذكورة كل واحد منها أخص مطلقا من المقسم لأنه لو لم يكن أخص منه لما صح انقسامه إليه وإلى غيره .

٣ - والثالثة : أن كل واحد من تلك الأقسام مباين للآخر فلا مساواة بين اثنين منهما ، ولا عموم مطلقا ، ولا من وجه ، ولا خصوص مطلقا ، ولا من وجه .

٤ - الرابعة : أنه لا يدخل في التقسيم شيء ، مما ليس من أنواع المقسم . فجريان المناظرة في التقسيمات باعتبار هذه المركبات الخبرية التامة التي تضمنها التقسيم . وبما أوضحنا تعلم أن حاصل المناظرة في التعريف والتقسيم الاعتراض على تلك الدعاوى الضمنية كأن يدعي في التعريف أنه غير جامع مثلا . أو يدعي في التقسيم أنه غير حاصر أو أن بعض الأقسام ليس أخصر مطلقا من المقسم أو أن بعضها لا يباين بعضا ، وهكذا .

فتحصل أن محل المناظرة ثلاثة أقسام :

الأول : المركب الخبري التام ، وهو محلها الأصلي .

الثاني : التقسيم .

الثالث : التعريف ، وقد أوضحنا وجهة المناظرة فيهما آنفاً .

(فصل) في التقسيم :

اعلم أولاً أن الشيء ، المنقسم يسمى ، مُقْسَماً ومورد القسمة ، والأجزاء المنقسم هو إليها تسمى أقساماً ، وكل قسم بالنسبة إلى الآخر يسمى قسيما له .

والأجزاء الداخلة في المقسم ولم تذكر في الأقسام تسمى واسطة .

التقسيم لغة : والتقسيم في اللغة جعل الشيء ، أقساماً أي أجزاء .

التقسيم في الاصطلاح : وهو في اصطلاح أهل هذا الفن ينقسم إلى نوعين :

الأول : تقسيم الكلي إلى أجزائه .

الثاني : تقسيم الكلي إلى جزئياته .

أما تقسيم الكل إلى أجزائه فهو تحصيل الحقيقة المركبة بذكر جميع أجزائها التي تتركب منها كقولك : الكرسي خشب ومسامير ، والشجرة جذع وأغصان .

وأما تقسيم الكلي إلى جزئياته ، فضابطه ذكر أفراد الكلي التي هو قدر مشترك بينها بأداة تقسيم « كإما » و « أو » بشرط كون الأفراد متباينة أو متخالفة . كقولك : المعلوم إما موجود أو معدوم ، والعدد إما زوج أو فرد ، وقد قدمنا في المقدمة المنطقية إيضاح الكل والكلي والجزء والجزئي ، وأوضحنا الفوارق بين تقسيم الكل إلى أجزائه والكلي إلى جزئياته فأغنى ذلك عن إعادته هنا .

(فصل)واعلم أن تقسيم الكلي إلى جزئياته يشمل تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة

فيقسم باعتبار تباين الأقسام وتخالفها ، إلى حقيقي واعتباري .

التقسيم الحقيقي : أما التقسيم الحقيقي فهو ما كانت الأقسام فيه متباينة في المفهوم والما صدق أعنى تباينها في العقل والخارج معا .

وإيضاحه أن يكون العقل حَدَّ لكل قسم من تلك الأقسام حقيقة تباين حقيقة ما سواه وبها يتميز عن غيره من الأقسام ، ولا يكون في الخارج شيء واحد من تلك الأقسام يمكن أن تتحقق فيه الحقائق المتباينة ، ولو باعتبارات مختلفة كتقسيم العدد إلى زوج وفرد ، والجسم إلى متحرك وساكن ، فإن الزوج يباين الفرد مفهوما وما صدقاً ، والسكون يباين الحركة مفهوما وما صدقاَ ، فتقسيم العدد إلى فرد وزوج والجسم إلى متحرك وساكن ونحو ذلك هو المسمى بالتقسيم الحقيقي .

التقسيم الاعتباري : وأما التقسيم الاعتباري فهو ما كانت الأقسام فيه متخالفة أي متباينة في المفهوم دون الما صدق أعني تباينها في العقل وحده دون الخارج لإمكان أن يوجد في الخارج شيء واحد تتحقق فيه حقائق الأقسام المختلفة في المفهوم باعتبارات مختلفة . ومثاله ما يسمى في الاصطلاح بالنوع الإضافي ، وقد أوضحناه فيما مضى كالحيوان مثلا فإنه جنس بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد كالإنسان والفرس مثلا وهو نوع بالنسبة إلى ما فوقه كالنامي لأن الحيوان نوع من جنس النامي ، ونوعه الآخر النبات لأنه نام أي يكبر تدريجيا ، كالنامي فإنه جنس بالنسبة إلى ما تخته من الأفراد كالحيوان والنبات ونوع بالنسبة إلى ما فوقه كالجسم لأن منه نامياً وغير نام كالحجر .

فلو قسمت الحيوان فقلت : الحيوان إما جنس وإما نوع تعني بكونه جنسا إضافته إلى ما تحته ، وبكونه نوعا إضافته إلى ما فوقه ، فهذا التقسيم يسمى تقسيما اعتباريا لأنك قسمت الحيوان فيه إلى جنس ونوع باعتبارين مختلفين . والجنس والنوع في هذا المثال مختلفان في المفهوم لأن النوع يغاير مفهومه مفهوم

التخالف :

وأن التخالف : هو المخالفة ، في المفهوم فقط دون الما صدق ، وقد قدمنا أنواع التباين في اصطلاح المنطقيين وأنه ينقسم إلى تباين مخالفة وتباين مقابلة ، وأوضحنا جميع أقسام كل . واصطلاحات الفنون قد تختلف في الشيء ، الواحد .

وينقسم التقسيم بالنظر إلى طريق حصر المقسم في الأقسام إلى قسمين : عقلي واستقرائي .

وإيضاحه أنه لا طريق يعرف بها الحصر المذكور إلا العقل والاستقراء ولا ثالث البتة .

فإن كان طريق الحصر العقل فهو تقسيم عقلي ، وإن كان طريقه الاستقراء فهو تقسيم استقرائي . واعلم أن ضابط التقسيم العقلي هو تقسيم المقسم إلى الشيء ، ونقيضه ، أو إلى الشيء ، ومساوي نقيضه ، فمثال تقسيمه إلى الشيء ، ونقيضه كقولك : العدد إما زوج وإما ليس بزوج . والمعلوم إما موجودا أو ليس بموجود لما قدمنا من أن النقيضين هما السلب والإيجاب . ومثال تقسيمه إلى الشيء ، ومساوي نقيضه قولك : العدد إما زوج وإما فرد لأن لفظة (فرد) مساوية لليس بزوج لأن العقل يحكم بمجرد النظر في حصر الأقسام في الشيء ، ونقيضه ، إذ لا واسطة بين النقيضين البتة ، وكذلك : الشيء ، ومساوي نقيضه فالعقل يحكم بمجرد النظر فيهما بحصر الأقسام فيهما .

وما يزعمه بعض المتكلمين من أن ما يسمونه الحال المعنوية واسطة ثبوتية بين المعدوم والموجود ، فلا هي موجودة على الحقيقة ، ولا هي معدومة على الحقيقة ، لا شك في أنه باطل وأنه من الأوهام الخيالية التي لا أساس لها من الحقيقة .

ولا شك أن العقل الصحيح يحكم بالحصر القطعي في الشيء ، ونقيضه أو مساوي نقيضه كما ذكرنا .

واعلم أن التقسيم العقلي قد يتعدد فتكون الأقسام أكثر من اثنين كقوله تعالى : { أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون } فإنه يتضمن تقسيمين عقليين قطعيين ، وبهما تكون الأقسام ثلاثة .

وإيضاحه أن تقول : إما أن يكون خلقهم صدر من خالق هو خالقهم أو لم يصدر من خالق أصلا ، وهذا تقسيم عقلي قطعي ، منحصر في النقيضين المذكورين ، ثم تقسم أحد القسمين تقسيما عقليا آخر فتقول ، وعلى فرض أنهم خلقهم خالق فلا يخلوا إما أن يكون ذلك الخالق هو أنفسهم ، أو ليس بأنفسهم ، وصح بالحصر العقلي انحصار الأقسام في ثلاثة :

الأول : أنهم خُلقوا من غير شيء خالق لهم .

الثاني : أنهم خَلقهم خالق هو أنفسهم .

الثالث : أنهم خَلقهم خالق غير أنفسهم .

ومعلوم بطلان القسمين الأولين ، وصحة الثالث كما سيأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى .

التقسيم الاستقرائي : وأما التقسيم الاستقرائي الذي هو ما كان حصر المقسم في أقسامه فيه بطريق الاستقراء فهو ما لا يحكم العقل فيه بحصر ولكن صاحب التقسيم استقرى الأقسام أي تتبعها حتى علم بالتتبع والاستقراء أنه لم يبق قسم في الخارج غير ما ذكر : كقولهم : العنصر : إما ماء وإما تراب ، وإما هواء ، وإما نار ، وزعموا أنهم استقصوا تتبع أقسام العنصر فلم يجدوا له في الخارج من الأقسام إلا هذه الأربعة ، مع أن العقل يجوز وجود غيرها من الأقسام .

وكقولهم : الكلمة إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، وكقولهم : المبتدأ إما ظاهر ، وإما مضمر ، وكقولهم : الخبر إما مفرد أو جملة ، أو شبه جملة ، في صورة العقلي ، بخلاف التباس العقلي بالاستقرائي فلا يضر لأن العقل فيه لا يجوز قسما آخر ، وزاد بعض أهل هذا الفن التقسيم الجعلي والقطعي ، أما الجعلي فكتقسيم المؤلف كتابا أبواب الكتاب أو فصوله إلى عشرة مثلا

فالمؤلف هو الذي جعل الأقسام عشرة فهو جعلي بالنسبة إليه واستقرائي بالنسبة إلى قارئ الكتاب ، وأما القطعي فهو ما كان قطع العقل فيه بنفي قسم آخر مستند إلى دليل أو تنبيه ومثاله أن يدل على الحصر المذكور إجماع شرعي ومثل له بعض الأصوليين بإجبار البكر البالغة على النكاح عند من يقول به فإن علة الإجبار إما البكارة وإما الجهل بالمصالح فإن قال المعترض أين دليل الحصر في الأمرين أجيب بأنه هو الإجماع على عدم التعليل بغيرهما فإسناد التقسيم المذكور إلى الإجماع صيره قطعيا ومعلوم أن التقسيم القطعي أعم من هذا التقسيم ولكن لا مشاحة في الاصطلاح .

(فصل في شروط صحة التقسيم)

أما تقسيم الكل إلى أجزائه فيشترط لصحته شرطان : الأول أن يكون حاصرا لجميع الأجزاء التي تركب منها الكل مانعا من دخول قسم آخر ليس من أقسام المقسم ، الثاني أن يكون كل قسم مباينا لما عداه من الأقسام ومباينا أيضا للمقسم بالنظر إلى الحمل لا بالنظر إلى التحقيق ومثال ما استوفى الشرطين قولك الكرسي خشب ومسامير لأن أجزاء الكرسي منحصرة في الخشب والمسامير ولا يدخل فيها قسم آخر من غير أقسام الكرسي والمسامير مباينة للخشب وهي والخشب كلاهما مباين للكرسي بالنظر إلى الحمل إذ لا يجوز أن تقول المسامير كرسي ولا الخشب كرسي مع أنه إذا تحقق الكرسي في الخارج تحققت أجزاؤه ضرورة وهى الخشب والمسامير وذلك هو معنى قولنا لا بالنظر إلى التحقق ، وأما تقسيم الكلي إلى جزئياته فيشترط لصحته ثلاثة شروط الأول أن يكون حاصرا لجميع أقسام المقسم بمعنى كونه جامعا للأقسام العقلية كلها إن كان التقسيم عقليا وجامعا لجميع

الأقسام الموجودة في الخارج إن كان استقرائيا وأن يكون مانعا من دخول قسم من غير أقسام المقسم .

الشرط الثاني أن يكون كل قسم منها أخص مطلقا من المقسم فلا يجوز أن تكون النسبة بينه وبين واحد منها المساواة أو العموم والخصوص من وجه أو العموم والخصوص المطلق إن كان القسم أعم مطلقا من المقسم فإن كان أخص منه مطلقا فهو الشرط المطلوب .

الشرط الثالث أن يكون كل قسم من الأقسام مباينا لما سواه منها فلا يصح كون بعض الأقسام مساويا لبعضها أو أعم مطلقا أو من وجه أو أخص مطلقا أو من وجه منه وقد قدمنا أن التباين في التقسيم العقلي لابد أن يكون في العقل والخارج معا وأنه في التقسيم الاعتباري يكون في العقل دون الخارج .

ومثال التقسيم العقلي المستوفي للشروط الثلاثة قولك الممكن إما موجود أو ليس بموجود فهذا التقسيم حاصر لأقسام المقسم العقلية مانع من دخول غيرها فالمقسم في هذا المثال هو الممكن وأقسامه العقلية منحصرة في كونه موجودا أو ليس بموجود ولا يدخل فيهما قسم لغير هذا المقسم ولا يخرج عنهما قسم منه لأن العقل يحصر الأقسام في الشيء ونقيضه إذ لا واسطة بين النقيضين والموجود وما ليس بموجود كلاها أخص من الممكن لصدقه بكل واحد منهما والموجود وما ليس بموجود يباين كل منهما الآخر عقلا وخارجا ومثاله في الاستقرائي تقسيم العنصر إلى الأقسام الأربعة وهو واضح مما ذكرنا وإذا استكمل التقسيم بنوعيه الشروط المذكورة كان تقسيما صحيحا وإذا اختل شرط منها لم يكن صحيحا وورد عليه الاعتراض من جهة اختلاله ، ومثال اختلال شرط الجمع

قولك الحيوان إما ناطق وإما صاهل لأن هذا التقسيم غير حاصر لأنه لم يشمل الناهق ونحوه . ومثال اختلال المنع قولك الحيوان إما أبيض وإما ناطق وإما صاهل إلخ . . . لدخول الثلج ونحوه في قسم الأبيض مع أنه ليس من أقسام الحيوان ، ومثال اختلال شرط كون كل قسم أخص مطلقا من المقسم مع مساواته له قولك الحيوان إما حساس وإما ناطق وإما صاهل . . . إلخ لأن الحساس يساوي المقسم الذي هو الحيوان في المثال المذكور . ومثاله مع كون بعض الأقسام أعم من المقسم قولك الحيوان إما نام وإما ناطق وإما صاهل . . . إلخ لأن النامي أعم من المقسم الذي هو الحيوان في هذا المثال ومثاله مع كونه أعم من وجه وأخص من وجه منه قولك الحيوان إما أبيض وإما ناطق وإما صاهل . . . إلخ لأن قسم الأبيض أعم من المقسم الذي هو الحيوان في المثال من وجه وأخص منه من وجه فيجتمعان في الحيوان الأبيض كالديك الأبيض وينفرد الحيوان عن الأبيض في الحيوان الأسود كالغراب وينفرد الأبيض عن الحيوان في الثلج والعاج ونحوهما ومثاله مع كون بعض الأقسام مباينا للمقسم قولك الحيوان إما حجر وإما ناطق وإما صاهل . . . إلخ لأن قسم الحجر يباين المقسم الذي هو الحيوان في المثال المذكور ومثال اختلال شرط مباينة بعض الأقسام بعضا مع المساواة بين اثنين منها قولك الحيوان إما ناطق وإما بشر وإما صاهل وإما ناهق . . . إلخ فإن قسم الناطق وقسم البشر متساويان في الما صدق ومثاله مع العموم والخصوص المطلق قولك الحيوان إما حساس وإما ناطق وإما صاهل . . . إلخ فإن قسم الحساس أعم مطلقا من الناطق والصاهل وهما أخص منه مطلقا لصدق الحساس بهما وبغيرهما و مثاله مع العموم والخصوص من وجه قولك الحيوان إما أسود وإما ناطق وإما صاهل . . . إلخ فإن قسم الأسود أعم من وجه من الناطق والصاهل وأخص منهما من

وجه يجتمعان في الإنسان الأسود والفرس الأسود وينفرد الناطق والصاهل عن الأسود في الإنسان والفرس الأبيضين وينفرد الأسود عنهما في الغراب والفحم ونحو ذلك والقصد مطلق المثال والمثال لا يعترض بأن الأسود كما أن بينه وبينهما العموم والخصوص من وجه أنه

كذلك في المقسم فبين الأسود والمقسم الذي هو الحيوان في المثال المذكور عموم وخصوص من وجه أيضا كما هو واضح إذ لا مانع من تداخل الأمثلة وكون المثال الواحد صالحا لشيئين فأكثر .

(فصل)في بيان أن أوجه الاعتراض على التقسيم وبيان طرفي المناظرة في التقسيم

اعلم أولاً أنه قد اشتهر عند علماء هذا الفن أن الذي يعترض التقسيم بأحد وجوه النقض الآتية يسمى مستدلا وأن صاحب التقسيم أو الذي يبين بطلان الاعتراضات عليه يسمى مانعا عكس الاصطلاح الأصولي المعروف ولا مشاحة في الاصطلاح وقد عرفت مما قدمنا أن تقسيم الكلي إلى جزئياته تشترط لصحته ثلاثة شروط وقد قدمناها قريبا موضحة وأن تقسيم الكل إلى أجزائه له شرطان وقد قدمناهما موضحين قريبا وبينا أن الاعتراض على التقسيم إنما يتوجه بسبب اختلال أحد الشروط المذكورة وقد قدمنا أمثلة اختلالها وورود الاعتراض على التقسيم بسبب اختلال أي واحد من الشروط ومثلنا لذلك كله في تقسيم الكلي إلى جزئياته وسنذكره مع المثال هنا في تقسيم الكل إلي أجزائه وإيضاحه أنك قد علمت مما مر أن الشرطين المشترطين لصحة تقسيم الكل إلى أجزائه الأول منهما كونه جامعا مانعا والثاني كون كل قسم من أقسامه مباينا لما عداه منها ومباينا أيضا للمقسم بالنظر إلى الحمل لا بالنظر إلى التحقيق وبذلك تعلم أن الاعتراض يتوجه

إليه باختلال أحد الشرطين كأن يكون غير جامع أو غير مانع أو يكون بعض أقسامه غير مباين لبعض أو غير مباين للمقسم من حيث الحمل فمثال ورود الاعتراض عليه بكونه غير جامع قولك في كرسي مركب من ذهب وخشب ومسامير هذا الكرسي ذهب ومسامير لأن ذلك لم يشمل الجزء الخشبي فهو غير جامع لجميع الأجزاء التي هي أقسامه ومثال كونه غير مانع قولك الكرسي المتحيز غير المسامير تعني الجزء الخشبي ومسامير لأن لفظ المتحيز وإن كان صادقا بالجزء الخشبي فإنه لا يمنع غير أجزاء الكرسي من الدخول كالحجر لأنه متحيز ومثال توجه الاعتراض إليه بكون بعض الأقسام غير مباين لبعضها الآخر قولك في كرسي مركب من خشب وصفائح حديد ومسامير هذا الكرسي قطع حديد تعني الصفائح وخشب ومسامير لأن قطع الحديد لا تباين المسامير لأن كل واحد منهما قطعة من حديد في الجملة وإن كانت قطع الحديد المذكورة تختلف هيآتها لأن اختلاف الهيآت لا يغير الحقيقة فلا شك في أنه يصدق على كل من الصفائح والمسامير أنه قطع من حديد ومثال توجه الاعتراض عليه بكون بعض الأقسام غير مباين للمقسم من حيث الحمل قولك الكرسي مسامير وشيء يجلس عليه تعني الجزء الخشبي لجواز الحمل في قولك الكرسي شيء يجلس عليه .

(فصل) في الأجوبة عن الاعتراضات الموجهة إلى التقسيم

وهي راجعة إلى ما يسمونه تحرير المراد وضابطه عندهم أن يوضح صاحب التقسيم مراده الذي قصده في تقسيمه بما يدفع عنه الاعتراض وهو أربعة أنواع : **الأول تحرير المراد** من المقسم بأن يوضح أنه قصد به معنى لا يتوجه إليه الاعتراض وأنه غير المعنى الذي ظنه السائل ومن أمثلته أن يقول

صاحب التقسيم : الكلمة إما اسم أو فعل فيعترض المستدل هذا التقسيم فيقول هو تقسيم استقرائي غير حاصر للأقسام الموجودة في الخارج لأنه لم يشمل الحرف وهو قسم من أقسام الكلمة وكل تقسيم غير جامع أي حاصر لجميع الأقسام فهو فاسد فيجيب صاحب التقسيم فيقول أمنع كونه غير حاصر بتحرير مراده ويوضح أن مراده بالمقسم الذي هو الكلمة في المثال المذكور معنى خاص وهو ما دل على معنى في نفسه والحرف لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره وحصر أقسام المقسم حاصل على المعنى الذي قصده وبين أنه هو مراده فيندفع عنه الاعتراض بتحرير مراده في المقسم .

النوع الثاني تحرير المراد من الأقسام ومثاله أن يقول صاحب التقسيم الإنسان إما ذكر وإما أنثى فيقول المستدل هذا تقسيم استقرائي غير جامع للأقسام الموجودة في الخارج لأنه لا يشمل الخنثى المشكل وهو قسم من أقسام الإنسان موجود في الخارج فيجيب صاحب التقسيم فيقول أمنع كونه غير جامع لأني أردت بتقسيمي الأقسام المشهورة الغالبة في الوجود ولم أرد ما يشمل القسم النادر وجوده الذي لا يكاد يخطر بالبال في أغلب الأوقات وتقسيمي حاصر على ما أوضحت من مرادي بالأقسام .

النوع الثالث تحرير المراد من التقسيم كأن يقول صاحب التقسيم العنصر إما تراب أو لا وهذا إما هواء أو لا وهذا إما ماء أو لا . وهو النار كما تقدم إيضاحه فيقول المستدل هذا تقسيم ظاهره أنه عقلي للترديد فيه بين النفي والإثبات وهو تقسيم غير جامع لأن العقل يجوز قسما خامسا وسادسا . . . إلخ .

من أقسام العنصر وكل تقسيم كان غير جامع فهو فاسد فيجيب صاحب التقسيم فيقول أمنع قولك أن كل تقسيم جوز فيه العقل قسما آخر غير

مذكور فاسد لأن محل ذلك في التقسيم العقلي خاصة ، وأما التقسيم الاستقرائي فلا يبطل بمجرد تجويز العقل قسما آخر غير مذكور بل لا يبطل إلا بوجود قسم في الخارج غير مذكور في التقسيم كما تقدم إيضاحه فاندفع عنه الاعتراض بتحرير مراده من التقسيم وأن مراده التقسيم الاستقرائي الذي لا يبطل بمجرد تجويز العقل قسما آخر لا التقسيم العقلي كما ظنه المستدل ويدخل في هذا النوع أن يظن المستدل التقسيم حقيقيا فيعترض عليه بأن الأقسام ليست متباينة في المفهوم والما صدق فيجيب صاحبه بأن التقسيم اعتباري لا حقيقي ولا يشترط فيه تباين الأقسام في العقل والخارج بل يكفي فيه تخالفها وهو تباينها في العقل فقط دون الخارج كما تقدم إيضاحه وأمثلته .

النوع الرابع تحرير المراد من المذهب العلمي الذي بنى عليه صاحب التقسيم تقسيمه ، ومثاله أن يقول صاحب التقسيم : المعلوم إما موجود وإما معدوم فيقول المستدل هذا تقسيم عقلي غير جامع لأن ما يسميه المتكلمون الحال سواء كانت معنوية أو نفسية قسم من أقسام المعلوم لم يذكر في التقسيم وهو واسطة ثبوتية بين الوجود والعدم فلا هي من قسم الموجود ولا هي من قسم المعدوم وكل تقسيم غير جامع فهو فاسد فيجيب صاحب التقسيم فيقول أمنع كون تقسيمي غير جامع لأني بنيت تقسيمي على مذهب من يقول إن الحال المذكورة لا أصل لها وإنما هي خيال وهمي محض وأن العقل الصحيح يحصر المعلوم في الشيء ونقيضه حصرا لا شك فيه فقد أبطل الاعتراض الوارد على تقسيمه بتحرير المراد الذي قصده من المذهب العلمي الذي بني عليه تقسيمه وقد أوضحنا في غير هذا الموضع أن الحال المذكورة خيال وهمي لا حقيقة له البتة وأن كل ما ليس بموجود فهو معدوم

قطعا وكل ما ليس بمعدوم فهو موجود قطعا كما لا يخفى واعلم أن ما ذكرنا من الاعتراضات على التقسيم والأجوبة عنها ينبغي أن ينظر قبله هل صاحب التقسيم ناقل له عن غيره أو لا فإن كان ناقلا عن غيره ولم يلتزم صحته لم يتوجه إليه إلا المطالبة بتصحيح النقل عن المصدر الذي نقل عنه من كتاب أو راو مثلا وإن كان جاء بالتقسيم من تلقاء نفسه أو نقله عن غيره والتزم صحته فإن كان في كلامه شيء غير واضح فللسائل الاستفسار عنه وعليه البيان والإيضاح وإن كانت الكلمات لا إجمال فيها ولا لبس ولا اشتراك فللسائل الاعتراض على التقسيم بالأوجه التي ذكرنا ولخصمه الجواب عنها بالأجوبة التي بينا وإن عجز عن الجواب عن أحد الاعتراضات المذكورة فعليه الانتقال إلى تقسيم آخر وإن وجد تقسيمه صحيحا لا خلل فيه وجب عليه تسليمه والاعتراف بصحته وهذا هو ترتيب المناظرة في التقسيم .

(فصل) اعلم أن التقسيم قد يكون دليلا مستقلا في التصورات

وجزء دليل في التصديقات أما كونه دليلا مستقلا في التصورات فقد أشرنا إليه في المقدمة المنطقية في الكلام على المعرفات وبينا أن القسمة من المعرفات التي تتميز بها الحقيقة المعرفة عن غيرها ومرادنا بالقسمة التقسيم المذكور ومثلنا لذلك بتعريف العلم بالتقسيم بأن نقول الاعتقاد إما جازم أو غير جازم والجازم إما مطابق أو غير مطابق والمطابق إما ثابت لا يقبل التشكيك بحال وإما أن لا فظهر من التقسيم اعتقاد جازم مطابق ثابت لا يقبل التشكيك بحال وهو العلم كما قدمنا إيضاحه وما يحترز عنه بكل لفظ من ألفاظ التقسيم المذكورة فهذا التقسيم صار دليلا مستقلا لتصور العلم

لأنه يحصل به تصور العلم بأنه اعتقاد جازم مطابق ثابت لا يقبل التشكيك بحال كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين وأن الكل أكبر من الجزء .

وأما كون التقسيم جزء دليل في التصديقات فلأن الدليل المعروف عند أهل الأصول بالسبر والتقسيم وعند الجدليين بالتقسيم والترديد متركب من أصلين أحدهما التقسيم وهو حصر جميع أقسام المقسم والثاني هو سبر تلك الأقسام كلها أي اختبارها وتمييز ما يصلح منها وما لا يصلح وبه تعلم أن التقسيم صار أحد ركني هذا الدليل التصديقي وقسمه الثاني هو سبر الأقسام أي اختبارها فإذا صح التقسيم واستوفى شروطه المذكورة وصح سبرها وهو اختبار صحيحها من فاسدها وصالحها . من غيره كان الأمران المذكوران دليلا تصديقيا والتقسيم جزء منه وهذا الدليل الذي هو السبر والتقسيم يستعمله المنطقيون في مقاصد أخر وهو ما قدمنا أنهم يسمونه الشرطي المنفصل .واعلم أنا قد بسطنا الكلام في هذا الدليل في كتابنا أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن في سورة مريم في الكلام على قوله تعالى : { أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا } وبينا المراد به عند الأصوليين والجدليين والمنطقيين وأوضحنا الفرق بين ما تريد به كل طائفة منهم وبين ما تريد به الأخرى وذكرنا له أربعة أمثلة قرآنية وبينا بعض آثاره التاريخية العقائدية والأدبية ولذلك سنختصر الكلام عليه هنا فنذكر له مثالا في القرآن ومثالا في الأصول ومثالا في الجدل فمن أمثلته في القرآن قوله تعالى : { أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون } .

قد قدمنا أن التقسيم في هذه الآية عقلي وإنما كانت الأقسام ثلاثة لأنهما تقسيمان عقليان قطعيان لأنا نقول إما أن يكونوا خلقوا بلا خالق أصلا أو خلقهم خالق وهذا تقسيم عقلي قطعي لحصره في الشيء ونقيضه ثم نقسم القسم الثاني الذي هو قولنا أو خلقهم خالق فنقول لا يخلو ذلك الخالق من